تعارض الرفع والوقف
في حديث عبد الله بن عباس -رضي الله عنهما-
في الكفارة على النذر في معصية
تخريج ودراسة

إعداد

أحمد فحرسان لطفي عبد الله

طالب في مرحلة دكتوراه بقسم علوم الحديث

كلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - المملكة العربية السعودية

رئيس مجلس الإدارة والتحرير
أ.د. كامل محمد جاهين إسماعيل
عميد كلية الدراسات الإسلامية للبنين بأسوان

نائب رئيس مجلس الإدارة
أ.د. حسن إبراهيم مصطفى
وكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب

مدير التحرير
د. أحمد فكري صديق خليل

أعضاء مجلس الإدارة
أ.د. أحمد الأمير محمد جاهين
د. حمدي محمد ضيف حسين
د. سامي خميس بهنسي سلامة
د. محمد رمضان خليل أحمد

الهيئة الاستشارية
أ.د/ طارق عثمان الرفاعي إبراهيم
أ.د/ بلخير طاهري الإدريسي
أ.د/ أحمد عبد العزيز السيد
أ.د/ مشعل بن محمد العنزي
أ.د/ سلمى محمد صالح الهوساوي

مجلة
كلية الدراسات الإسلامية للبنين
بأسوان

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

العدد الثامن
إصدار يونيو ٢٠٢٥م
الترقيم الدولي الموحد للطباعة: ISSN ٢٨١٢-٥٢٦٦
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني: ISSN ٢٨١٢-٥٢٧٤
موقع المجلة https://fisb.journals.ekb.eg

تعارض الرفع والوقف في حديث عبد الله بن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- في الكفارة على النذر في معصية - تخريج ودراسة

أحمد فحرسان لطفي عبد الله

طالب في مرحلة دكتوراه بقسم علوم الحديث - بكلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - المملكة العربية السعودية

البريد الالكترونى :

البريد الإلكتروني: akhmadfahrisan@gmail.com

ملخص البحث:

هذا البحث في دراسة تعارض الرفع والوقف في الحديث الواحد، وقد اخترتُ حديث عبد الله بن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- الذي ورد فيه الكفارة على النذر في معصية نموذجاً تطبيقياً. فحصرت روايات الحديث، وطرقه، المرفوع منها، والموقوف، وجعلت رواية الإمام أبي داود السجستاني لهذا الحديث أصل الدراسة، ومدار البحث في الحديث. ويستهدف هذا البحث في الترجيح بين رفعه إلى النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، فيكون حجّة على الإطلاق، ويكون عمدة في الحكم، وبين وقفه على الصحابي ابن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-، حيث كان قول الصحابي أدنى في حجّيته من قول النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-. ويعتمد هذا البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي، وتتبّع المصادر التراثية، والتقييم النوعي، وكذلك منهج التخريج والنقد الذي سار عليه الباحثون في علم الحديث. وهذا المنهج يعتمد عليه من أجل النظر إلى درجة أسانيد الروايات، والترجيح بين كونها مرفوعة إلى النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، أو موقوفة على الصحابي. وهذه الدراسة تتعلّق بجوانب من الأعمال، كجمع المعلومات من مصادرها الأساسية، وقراءتها، وتدوينها، وتقييمها. وقام الباحث في هذه الدراسة بالنظر إلى الأسانيد، ونقدها، ثم الحكم عليها، والترجيح بين اختلافها. وكانت نتيجة الدارسة أن للحديث طرقا بعضها مرفوعا، وبعضها موقوفة. وأسباب الترجيح: دائرة بين القرائن المحتفة بكل رواية. والراجح أن هذا الحديث صحيح موقوفا، ولا يصحّ المرفوع.

الكلمات المفتاحية: حديث، كفارة، النذر، الرفع، الوقف.

One of the hadiths in which Salem and Nafi' differed from Ibn 'Umar is a hadith: "As the ten heavens watered," Nafi' stood by him, and Salem lifted him up. A critical study

Akhmad Fahrisan Luthfi Abdullah

PhD student in the Department of Hadith Sciences - College of Hadith and Islamic Studies - Islamic University of Madinah - Kingdom of Saudi Arabia.

E-mail: akhmadfahrisan@gmail.com

Research Summary:

This is a modest study of one of the hadiths in which Salem and Nafi' differed from Ibn 'Umar, so Salem narrated it from Ibn 'Umar raised, and Nafi' narrated it from Ibn 'Umar who was suspended, which is a hadith: "As the sky and the eyes were watered, or the ten were stumbled, and the water was watered with douche half of the tenth," so this study resulted in the fact that the one who corrected it was raised by Imam al-Bukhari, Ibn Khuzaymah, Ibn Hibban, Abu Zara'a, Ibn 'Abd al-Barr, and the one who is likely to stop it: Imam Ahmad, al-Nasa'i, al-Daraqutni, and Ibn Rajab al-Hanbali, The study concluded: Since he is safe and useful in one degree, then the one who had an increase in knowledge with him should be presented, and there is no doubt that the one with whom there is an increase in knowledge here is Salem, because it was narrated by him raised, and it is also not excluded that 'Abdullah ibn 'Umar carried this from the Messenger, or that he carried this from his father 'Umar ibn al-Khattab, and 'Umar also took this from the Messenger because 'Umar or Ibn 'Umar (may Allah be pleased with them) cannot They say: The zakaah on this thing is such and such without stopping the Messenger, so there is no difference between the narration of Salem and Nafi', for every trust is trustworthy, and the narrator may support the hadith sometimes, and he may send it at other times, so everyone narrated what he heard, and the argument with the one with whom there is more knowledge, and he is the one who attributed the hadith to the Prophet.

Keyword: Salem Differed, The sky Watered, The eyes, Athriyah, The Tithe.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-. **أما بعد:**

فإن الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء. وقد أصاب ابن سيرين في اعتباره الإسناد من الدين، ذلك لأن معرفته تعين على التمييز بين صحيح الروايات، وضعيفها، وبه توثق نصوص السنة. فوجدنا المحديثين يقسمون الحديث لأنواع اصطلاحية متباينة، فعرفوا الصحيح، والحسن، والصحيح لذاته، ولغيره، والحسن لذاته، ولغيره والمسند، والمرفوع، والموقوف، والمرسل، والمعلق، والضعيف بأنواعه، والموضوع.

أهمية البحث:

فإن تخريج الحديث، ودراسة علله، والحكم عليه، والترجيح عند اختلاف أوجه الرواية - كتعارض الرفع والوقف - أمر مهم للباحثين، لما في ذلك من أثر في قبول الحديث، أو ردّه، فهو وثيقة الصلة بعلم العلل. فيحتاج إلى الترجيح بين الرفع والوقف حتى لا يظنّ الموقوف مرفوعا إلى النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، فليست حجية قول الصحابي كحجية قول النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.

ومن الأحاديث المختلف في رفعها ووقفها: حديث عبد الله بن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- الذي ورد فيه الكفارة على النذر في معصية. وقد تعدّدت طرقه، ووقع فيها الاختلاف.

وهذا الحديث واحد من مجموعة الأحاديث المختلف في رفعها ووقفها التي قمتُ بدراستها، وتخريجها.

أهداف البحث:

١- الاتجاه إلى دراسة تعارض الرفع والوقف في أحد أحاديث الأحكام، والترجيح

بينهما، والحكم على الحديث صحة وضعفا.

٢- معرفة طرق الحديث، وتفاوت رواتها في الضبط، والنظر إلى القرائن المحتفة بكل رواية منها، ثم يكون الترجيح بناءً على ذلك.

٣- الإسهام في الدراسات التي تجمع تخاريج الأحاديث المعلّة خاصة المختلف في رفعها ووقفها، والخروج بالراجح منها، ومعرفة مدى قوتها للاحتجاج، والعمل بها.

حدود البحث:

١- تخريج ودراسة حديث عبد الله بن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- الذي ورد فيه الكفارة على النذر في معصية.

٢- التخريج من مصادر السنة، وكتب العلل.

منهجي في البحث:

اتبعت المنهج الاستقرائي التحليلي لدراسة أسانيد كل رواية لهذا الحديث.

إجراءات البحث:

١- اختيار النص الأتم، وهو نص سنن أبي داود السجستاني في سننه.

٢- استيعاب طرق الحديث في التخريج.

٣- ذكر اختلاف الرواة في الرفع والوقف، والتنصيص على من وقع عليه اختلاف من الرواة.

٤- دارسة الروايات المتعارضة، والحكم عليها مبتدئاً من المدار الأدنى، ثم الأعلى.

٥- ترتيب مصادر التخريج مبتدئاً بالأقدم وفاة، وجعل أرقام العزو في أصل البحث، لا في الحاشية.

٦- بعد عرض الروايات، ودراستها، ذكرتُ الراجح عن كل شيخ وقع عليه اختلاف، وفي نهاية الحديث ذكرتُ الراجح، والخلاصة فيه.

الدراسات السابقة:

لهذا الحديث تخريج في الكتب التي اعتنت بتخريج الأحاديث، وهي تخريجات

مختصرة لم تعتنِ بدراسة تعارض الرفع والوقف، وتتبع طرقهما عناية خاصة.

ومن أحسن ما وقفتُ عليه منها:

١- **تخريج حديث عقبة بن عامر** -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: **«كفارة النذر كفارة اليمين»**، وهو في كتاب "أنيس الساري في تخريج وتحقيق الأحاديث التي ذكرها الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري" لأبي حذيفة نبيل بن منصور الكويتي (٦/ ٣٩٦٦، برقم ٢٧٣٥). وقد ذكر من شواهده حديث ابن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-، وذكر بعض طرقه، ودراستها مختصرا. وذكره أيضا في تخريج حديث عائشة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-: «لا نذر في معصية، وكفارته كفارة يمين»، وهو في الكتاب السابق (٩/ ٦٣٤٠، برقم ٤٤٤٦).

٢- **تخريج حديث ابن عباس** -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- **في "نزهة الألباب في قول الترمذي: وفي الباب" لأبي الفضل حسن بن محمد الوائليّ** (٤/ ٢٣١٠، برقم ٢٣٥٥). وهو تخريج مختصر أيضا، وغير مكتمل.

خطة البحث:

وأما خطة البحث ففي:

مقدمة: وفيها: أهمية البحث، وأهدافه، وحدوده، ومنهجه، وإجراءاته، والدراسات السابقة، وبيان خطة البحث.

ومبحثين:

المبحث الأول، وفيه: تعريف المرفوع، والموقوف، وما يتعلّق بهما.

المبحث الثاني، وفيه: نص الحديث، وتخريجه، ودراسته.

وخاتمة، وفيها: النتائج التي توصل البحث إليها.

ثم ثبت المصادر والمراجع.

المبحث الأول

تعريف المرفوع، والموقوف، وما يتعلّق بهما

تعريف المرفوع لغة:

المرفوع اسم مفعول من الرفع، وهو ضدّ الخفض. والراء والفاء والعين أصل واحد، يدلّ على خلاف الوضع. وارتفع الشيء بمعنى: علا(١).

تعريف الحديث المرفوع اصطلاحا:

هو كل ما أضيف إلى النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قولا له، أو فعلا، أو تقريرا(٢).

تعريف الموقوف لغة:

الموقوف اسم مفعول من الوقف، ويطلق على الحبس. والواو والقاف والفاء أصل واحد، يدلّ على تمكّث في شيء. وأوقف بمعنى: قصّر(٣).

تعريف الحديث الموقوف اصطلاحا:

هو ما يروى عن صحابي قولا له، أو فعلا، أو نحوهما، فيوقف عليه، ولا يتجاوز به إلى رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-(٤).

وقد يطلق الموقوف أيضا على ما رُوي عمّن دون الصحابة، وذلك إذا كان مقيدا به، كأن يقال: (وقفه فلان على عطاء، أو على طاوس)(٥). وهذا يسمّى في الاصطلاح بالمقطوع، وهو: ما روي عن التابعي، أو من دونه، موقوفا عليه من قوله، أو فعله(٦).

---

(١) انظر: تهذيب اللغة للأزهري (٢/٢١٦)، ومقاييس اللغة لابن فارس (٢/٤٢٣).

(٢) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص: ١١٦)، وفتح المغيث للسخاوي (١/١٣١)، ونزهة النظر لابن حجر (ص: ٢٣٤).

(٣) انظر: تهذيب اللغة للأزهري (٩/٢٥١)، ومقاييس اللغة لابن فارس (٦/١٣٥).

(٤) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص: ١١٧)، وفتح المغيث للسخاوي (١/١٣٧).

(٥) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص: ١١٨)، وفتح المغيث للسخاوي (١/١٣٨).

(٦) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص: ١١٩)، وفتح المغيث للسخاوي (١/١٣٩).

الصيغ التي لها حكم الرفع مع كونها من الموقوفات:

١- قول الصحابي: (كنا نفعل كذا)، أو (كنا نقول كذا)، أو (كنا نرى)، أو (كنا لا نرى بأسا بكذا)، أو (كان يقال كذا وكذا)، وأضافه إلى زمن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، كأن يقول: (على عهد رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-)، أو (ورسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فينا)[١].

٢ - قول الصحابي: (أُمِرنا بكذا)، أو (كنا نؤمر بكذا)، أو (نُهِينا عن كذا)، أو (كنا ننهى عن كذا)، أو (أمر) بلا إضافة، أو (أبيح)، أو (رخص لنا)، أو (حرم)، أو (أوجب علينا)[٢].

٣ - قول الصحابي: (من السنة كذا)[٣].

٤- أن يحكم الصحابي على فعل من الأفعال بأنه طاعة لله، أو لرسوله، أو معصية[٤].

٥ - تفسير الصحابي الذي يتعلق بسبب نزول آية[٥].

٦ - ما أتى عن الصحابي موقوفا عليه لكنه مما لا مجال للرأي، ولا الاجتهاد فيه. كأن يقول قولا لا يقتضيه القياس، أو يخبر ببعض الأمور المغيبة، وكذلك الإخبار عن

---

(١) انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ٢٢)، والكفاية للخطيب (ص: ٤٢٢-٤٢٤)، وعلوم الحديث لابن الصلاح (ص: ١٢٠)، وفتح المغيث للسخاوي (١/١٤٨-١٤٩).

(٢) انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ٢٢)، والكفاية للخطيب (ص: ٤٢٠-٤٢٢)، وعلوم الحديث لابن الصلاح (ص: ١٢٢-١٢٣)، ونزهة النظر لابن حجر (ص: ١٣٨)، وفتح المغيث للسخاوي (١/١٤١).

(٣) انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ٢٢)، والكفاية للخطيب (ص: ٤٢١)، وعلوم الحديث لابن الصلاح (ص: ١٢٣)، ونزهة النظر لابن حجر (ص: ١٣٥-١٣٦)، وفتح المغيث للسخاوي (١/١٤١، و١٤٤).

(٤) انظر: نزهة النظر لابن حجر (ص: ١٣٨-١٣٩).

(٥) انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ٢٠)، وعلوم الحديث لابن الصلاح (ص: ١٢٤-١٢٥)، وفتح المغيث للسخاوي (١/١٥٦-١٥٧).

الأمور الماضية، وأخبار الأنبياء، وأحوال يوم القيامة، وما يحصل بفعله ثواب مخصوص، أو عقاب مخصوص. لكن يقيّد ذلك بصدوره عمن لم يأخذ عن أهل الكتاب، أو عرف بالنظر في الإسرائيليات، كعبد الله بن سلام، وغيره من مسلمة أهل الكتاب، وكذلك عبد الله بن عمرو بن العاص -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-[١].

٧- ما قيل في إسناده عند ذكر الصحابي: (يرفع الحديث)، أو (رفعه)، أو (يبلُغ به)، أو (يَنْمِيه)، أو (رواية)، أو (رواه)، أو (يرويه)، أو (يسنده)، أو (يأثره)[٢].

حكم الاحتجاج بالحديث الموقوف:

إذا كان الموقوف ليس له حكم الرفع، فليست حجّيّته كحجّيّة الحديث المرفوع، بل حكمه حكم قول الصحابي في الأمور الاجتهادية. وهناك تفصيل في حكم الاحتجاج بقول الصحابي على النحو التالي:

- إذا وافق الكتاب، أو السنة، أو الإجماع، فيحتجّ به. وأما إذا خالفه نصّ فلا يحتجّ به[٣].

- إذا اشتهر ولم يعلم له مخالف من الصحابة، ولم ينكر أحد منهم، فيحتجّ به، وهو الإجماع السكوتي. وإذا خالفه صحابي آخر فلا يحتجّ به بالاتفاق[٤].

- إذا لم يشتهر، ولم ينقل عن صحابي آخر خلافه، فاختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال:

القول الأول: أنه حجة مطلقا، ومقدّم على القياس، وهو مذهب الجمهور[٥].

---

(١) انظر: نزهة النظر لابن حجر (ص: ١٣٢)، وفتح المغيث للسخاوي (١/١٦١-١٦٤).

(٢) انظر: الكفاية للخطيب (ص: ٤١٥-٤١٦)، وعلوم الحديث لابن الصلاح (ص: ١٢٥)، ونزهة النظر لابن حجر (ص: ١٣٥)، وفتح المغيث للسخاوي (١/١٥٧-١٥٨).

(٣) انظر: الرسالة للشافعي (ص: ٥٩٦-٥٩٧)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (١/٢٨٣).

(٤) انظر: الكفاية للخطيب (ص: ٤٢١-٤٢٢، و٤٢٤)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (١/٢٨٣-٢٨٤)، وإعلام الموقعين لابن قيم الجوزية (٢/١٧٥).

(٥) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (٢/١٩٠)، وأصول السرخسي (٢/١٠٥)، =

والقول الثاني: أنه حجة إن خالف القياس، وإلا فلا. وذلك أنه إذا خالف القياس فيدلّ على أنه إنّما عمل لنصّ، وإذا لم يخالف القياس فأمكن أن يكون عن اجتهاد.

والقول الثالث: أن قول أبي بكر، وعمر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- حجة دون غيرهما.

والقول الرابع: أن قول الخلفاء الأربعة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- حجة إذا اتفقوا[1].

=

وروضة الناظر لابن قدامة (٢/٧٤-٧٥)، والمسودة في أصول الفقه لآل تيمية (ص: ٣٣٦)، وشرح تنقيح الفصول للقرافي (ص: ٤٤٥)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (١/٢٨٣)، وإعلام الموقعين لابن قيم الجوزية (٢/١٧٥).

(١) انظر: شرح تنقيح الفصول للقرافي (ص: ٤٤٥).

المبحث الثاني
نص الحديث، وتخريجه، ودراسته

نص الحديث:

قال أبو داود - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - في سننه (٣٣٢٢): حدثنا جعفر بن مسافر التِّنِّيسي، عن ابن أبي فُدَيك قال: حدثني طلحة بن يحيى الأنصاري، عن عبد الله بن سعيد بن أبي هِنْد، عن بُكير بن عبد الله بن الأشجّ، عن كُريب، عن ابن عباس -رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا-، أن رسول الله -صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال: «من نذر نذراً لم يُسَمِّه فكفّارته كفّارة يمين، ومن نذر نذراً في معصية فكفّارته كفّارة يمين، ومن نذر نذراً لا يُطِيقه فكفّارته كفّارة يمين، ومن نذر نذراً أطاقه فليَفِ به». وقال أبو داود - رَحِمَهُ ٱللَّهُ -: (روى هذا الحديث وكيع، وغيره، عن عبد الله بن سعيد بن أبي الهند، أوقفوه على ابن عباس).

تخريج الحديث:

طريق الرفع:

أخرجه البيهقي في السنن الكبير (١٩٩١٣)، والخلافيات (٥٤٥٥) من طريق محمد بن بكر بن داسة، عن أبي داود به.

وأخرجه الدارقطني في السنن (٥/ ٢٧٩-٢٨٠، برقم ٤٣١٨) من طريق إسحاق بن إبراهيم بن يونس، عن جعفر بن مسافر التِّنِّيسي به.

وأخرجه الدارقطني أيضا في السنن (٤٣١٨)، و(٤٣٢١) - ومن طريقه البيهقي في السنن الكبير (١٩٩١٣) - من طريق محمد بن عبد الله بن عمران البياضي، عن طلحة بن يحيى، عن الضحّاك بن عثمان، عن عبد الله بن سعيد بن أبي هِنْد به.

وأخرجه البيهقي أيضا في السنن الكبير (٢٠٠٧٧)، والخلافيات (٥٤٥٦) من طريق يحيى بن عثمان، عن هاشم بن محمد الرَّبَعي، عن عنبسة بن خالد الأَيْلي، عن ابن جريج، عن عبد الله بن سعيد بن أبي هِنْد به.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٢١٦٩)، عن العباس بن الفضل الأسفاطي،

عن إسماعيل بن أبي أويس قال: حدّثني أبي، عن داود بن الحُصين، وعن ثور بن زيد، وعن موسى بن ميسرة، عن بكير بن عبد الله بن الأشجّ به.

وأخرجه الدارقطني أيضا في السنن (٤٣١٨) من طريق حميد بن زَنْجويه النسائي، عن ابن أبي أويس، عن أبيه، عن داود بن الحُصين، عن ثور بن زيد الدِّيْلي - أو عن خاله موسى بن ميسرة -، عن بُكير به.

وأخرجه ابن ماجه في السنن (٢١٢٨)، عن هشام بن عمار، عن عبد الملك بن محمد الصنعاني، عن خارجة بن مصعب، عن بكير بن عبد الله بن الأشجّ به، بلفظ: «من نذر نذراً ولم يُسَمِّه فكفّارته كفّارة يمين، ومن نذر نذراً لم يُطِقه فكفّارته كفّارة يمين، ومن نذر نذراً أطاقه فليَفِ به».

وأخرجه ابن الجارود في المنتقى (٩٣٥) - ومن طريقه البيهقي في السنن الكبير (٢٠٠٧٨)، والخلافيات (٥٤٥٧) -، عن محمد بن يحيى الذهلي، عن محمد بن موسى بن أعين، عن خطّاب، عن عبد الكريم، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-، عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال: «النذر نذران: فما كان لله فكفّارته الوفاء، وما كان للشيطان فلا وفاء فيه، وعليه كفّارة يمين».

طريق الوقف:

أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٥٨٣٢)، عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن إسماعيل بن أبي عُوَيمر، عن كُريب، عن ابن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قال: «النذر على أربعة وجوه: فنذرٌ فيما لا يُطِيق، فيه كفّارة يمين، ونذرٌ في معاصي الله، فكفّارته كفّارة يمين، ونذرٌ لم يُسَمِّه، فكفّارته كفّارة يمين، ونذرٌ في طاعة الله -عَزَّوَجَلَّ-، فينبغي لصاحبه أن يُوفيه».

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٢٥٦٣)، عن وكيع، عن عبد الله بن سعيد بن أبي هِنْد، عن بُكير بن عبد الله بن الأشجّ، عن كُريب، عن ابن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قال: «النذور أربعة: من نذر نذراً لم يُسَمِّه فكفّارته كفّارة يمين، ومن نذر نذراً في معصية فكفّارته كفّارة يمين، ومن نذر نذراً فيما لا يُطِيق فكفّارته كفّارة يمين، ومن نذر نذراً

فيما يُطِيق فليُوفِ بنذره».

وأخرجه ابن أبي شيبة أيضا في المصنف (١٢٨٠٧)، عن وكيع، عن شعبة، عن أبي جَمْرة الضُّبَعي: أن رجلاً من بني سليم نذر أن يزُمَّ أنفَه[1]، فقال ابن عباس: «النذر نذران، فما كان لله ففيه الوفاء، وما كان للشيطان ففيه الكفّارة، أَطْلِق زِمامَك، وكفِّر يمينَك».

وأخرجه ابن الأعرابي في المعجم (١٣٧٨)، عن الحسن بن علي بن عفان، عن جُنيد الحجّام، عن زيد أبي أسامة، عن عكرمة، عن ابن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قال: «النذر نذران، فما كان لله فالوفاء، والكفّارة، وما كان للشيطان فلا وفاء، ولا كفّارة».

دراسة الحديث:

هذا الحديث مروي عن عبد الله بن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-، وله عنه أربع طرق: طريق كُريب بن أبي مسلم، وطريق عطاء بن أبي رباح، وطريق أبي جَمْرة الضُّبَعي، وطريق عكرمة مولى ابن عباس.

أما طريق عطاء فمرفوع، وطريق أبي جَمْرة موقوف، وكذلك طريق عكرمة. وأما كُريب فقد اختُلِف عليه في رفعه ووقفه:

فرواه إسماعيل بن أبي عُوَيمر، عن كُريب، عن ابن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- موقوفا.

ورواه بُكير بن عبد الله بن الأشجّ، عن كُريب به، واختُلِف أيضا على بُكير:

فرواه داود بن الحُصين، وثور بن زيد، وموسى بن ميسرة، وخارجة بن مصعب، كلهم عن بُكير به مرفوعا.

ورواه عبد الله بن سعيد بن أبي هِنْد، عن بُكير به، واختُلِف أيضا على ابن أبي هِنْد:

فرواه طلحة بن يحيى الأنصاري - في وجه عنه -، وابن جريج، كلاهما عن ابن أبي هِنْد به مرفوعا.

(١) زَمّ الأنوف هو: أن يُخْرَق الأنفُ، ويُعْمَل فيه زِمام كزِمام الناقة ليُقاد به. النهاية لابن الأثير (٣١٤/٢).

وفي وجه عن طلحة بن يحيى، عن الضحّاك بن عثمان، عن ابن أبي هِنْد به مرفوعا.

ورواه وكيع بن الجراح، عن ابن أبي هِنْد به موقوفا.

أولا: الاختلاف على عبد الله بن سعيد بن أبي هِنْد.

- المرفوع:

رواه جعفر بن مسافر التِّنِّيسي، عن ابن أبي فُدَيك، عن طلحة بن يحيى الأنصاري.

ويحيى بن عثمان، عن هاشم بن محمد الرَّبَعي، عن عنبسة بن خالد الأَيْلي، عن ابن جريج.

كلاهما (طلحة، وابن جريج)، عن عبد الله بن سعيد بن أبي هِنْد، عن بُكير بن عبد الله بن الأشجّ، عن كُريب، عن ابن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- مرفوعا.

وطلحة هو: ابن يحيى بن النعمان بن أبي عيّاش الزُّرقي الأنصاري المدني، قال عنه ابن حجر: (صدوق يهم)[١].

والراوي عنه هو: أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فُدَيك الدِّيلي مولاهم المدني، صدوق[٢].

والراوي عن ابن أبي فُدَيك هو: أبو صالح جعفر بن مسافر بن راشد التِّنِّيسي الهُذَلي، قال عنه ابن حجر: (صدوق ربما أخطأ)[٣].

وأما رواية ابن جريج ففي إسنادها يحيى بن عثمان، وهو: السهمي مولاهم المصري، قال عنه ابن حجر: (صدوق رمي بالتشيع، وليّنه بعضهم؛ لكونه حدّث من غير

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٢٨٣).

(٢) المصدر السابق (ص: ٤٦٨).

(٣) المصدر السابق (ص: ١٤١).

أصله)[١].

وهاشم بن محمد الرَّبَعي قال عنه العقيلي: (لا يتابع على حديثه)، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: (ربما أخطأ)[٢].

وأما عنبسة بن خالد الأَيْلي فهو صدوق[٣].

ورُوي أيضا عن طلحة بن يحيى بزيادة الضحّاك بن عثمان بينه وبين ابن أبي هِنْد: كما في رواية محمد بن عبد الله بن عمران البياضي، وهو لم أقف على حاله جرحا وتعديلا[٤].

وأما الضحّاك بن عثمان فهو: أبو عثمان الأسدي الحِزَامي، اختُلِف فيه، وأكثر الأئمة على توثيقه، وقال ابن حجر: (صدوق يهم)[٥].

- الموقوف:

رواه وكيع، عن عبد الله بن سعيد بن أبي هِنْد، عن بُكير بن عبد الله بن الأشجّ، عن كُريب، عن ابن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- موقوفا.

ووكيع هو: ابن الجرّاح بن مَلِيح أبو سفيان الكوفي، قال عنه ابن حجر: (ثقة حافظ عابد)[٦].

ورُوي أيضا عن وكيع بزيادة المغيرة بن عبد الرحمن بينه وبين ابن أبي هِنْد: كما ذكره أبو زرعة، وأبو حاتم، ولم يذكرا إسناده إلى وكيع. وذلك حين سألهما ابن أبي حاتم عن رواية يعقوب بن كاسب المرفوعة، عن المغيرة بن عبد الرحمن، عن ابن أبي هِنْد.

---

(١) المصدر السابق (ص: ٥٩٤).

(٢) الضعفاء للعقيلي (٢٦٨/٦)، والثقات لابن حبان (٢٤٣/٩).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٤٣٢).

(٤) ولعله: محمد بن عبد الله بن محمد بن عمران المعدَّل، وقد ترجم له أبو نعيم في أخبار أصبهان (٢٤٠/٢).

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤٦٠/٤)، وتهذيب التهذيب (٤٤٧/٤)، وتقريب التهذيب (ص: ٢٧٩).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٥٨١).

فقال أبو زرعة، وأبو حاتم: (رواه وكيع، عن مغيرة، فأوقفه، والموقوف الصحيح)، وقال ابن أبي حاتم: (الوهم ممن هو؟)، قالا: (ما ندري من مغيرة، أو من ابن كاسب)[١].

ورواية وكيع بهذا الوجه لم أقف على من أخرجها، وكذلك رواية يعقوب بن كاسب، وهو: المدني، قال عنه ابن حجر: (صدوق ربما وهم)[٢]. فوكيع أحفظ منه، ولذلك رجّح أبو زرعة، وأبو حاتم الوجه الموقوف عن المغيرة، وهو: ابن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش المخزومي المدني، قال عنه ابن حجر: (صدوق فقيه، كان يهم)[٣].

- الراجح في الاختلاف على ابن أبي هِنْد:

المحفوظ عنه هو الوجه الموقوف؛ لأن وكيعاً الذي رواه عنه موقوفا أحفظ من طلحة بن يحيى الذي رواه مرفوعا. ولا يُعتَدّ بمتابعة ابن جريج لرواية طلحة المرفوعة؛ لعدم صحّة الإسناد إلى ابن جريج - كما تقدّم -.

وقد نصّ أبو زرعة، وأبو حاتم على ترجيح الوقف - كما تقدّم كلامهما -، وكذلك ابنُ حجر حيث قال: (أخرجه ابنُ أبي شيبة موقوفا، وهو أشبه)[٤]، وقال أيضا: (الحفّاظ رجّحوا وقفَه)[٥].

ثانيا: الاختلاف على بكير بن عبد الله بن الأشجّ.

- المرفوع:

رواه العباس بن الفضل الأسفاطي، عن إسماعيل بن أبي أويس، عن أبيه، عن داود بن الحُصين، وعن ثور بن زيد، وعن موسى بن ميسرة، ثلاثتهم عن بكير بن عبد الله بن الأشجّ، عن كُريب، عن ابن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- مرفوعا.

ورواه أيضا حميد بن زَنْجويه النسائي، عن ابن أبي أويس، عن أبيه، عن داود بن

(١) علل ابن أبي حاتم (٤/١٥١-١٥٢).
(٢) تقريب التهذيب (ص: ٦٠٧).
(٣) المصدر السابق (ص: ٥٤٣).
(٤) فتح الباري (١١/٥٨٧).
(٥) بلوغ المرام (ص: ٤٢٠).

الحُصين، عن ثور بن زيد الدِّيْلي - أو عن خاله موسى بن ميسرة -، عن بُكير به.

ورواه أيضا هشام بن عمار، عن عبد الملك بن محمد الصنعاني، عن خارجة بن مصعب، عن بكير به، ولم يذكر في متنه الكفارة على النذر في معصية.

أما رواية داود، وثور، وابن ميسرة ففي الإسناد إليهم إسماعيل بن أبي أويس، وهو: أبو عبد الله الأصبحي المدني، قال عنه ابن حجر: (صدوق، أخطأ في أحاديث من حفظه)[١]. وأبوه هو: أبو أُوَيس عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي المدني، قال عنه ابن حجر: (صدوق يهم)[٢].

وأما خارجة بن مصعب فهو: أبو الحجاج السَّرَخْسي، متروك[٣].

والراوي عنه: عبد الملك بن محمد الصنعاني، وهو لين الحديث[٤].

والراوي عن عبد الملك هو: هشام بن عمار بن نُصَير السلمي الدمشقي، قال عنه ابن حجر: (صدوق مقرئ، كبر فصار يتلقّن، فحديثه القديم أصح)[٥].

- الموقوف:

رواه ابن أبي هِنْد - كما تقدّم في المحفوظ عنه -، عن بُكير بن عبد الله بن الأشجّ، عن كُريب، عن ابن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- موقوفا.

وابن أبي هِنْد هو: أبو بكر عبد الله بن سعيد بن أبي هِنْد الفزاري مولاهم المدني، وثّقه أكثر الأئمة[٦].

- الراجح في الاختلاف على بكير بن عبد الله بن الأشجّ:

المحفوظ عنه هو الوجه الموقوف؛ فقد صحّ إسناده من رواية ابن أبي هِنْد.

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ١٠٨).

(٢) المصدر السابق (ص: ٣٠٩).

(٣) المصدر السابق (ص: ١٨٦).

(٤) المصدر السابق (ص: ٣٦٥).

(٥) المصدر السابق (ص: ٥٧٣).

(٦) تهذيب التهذيب (٢٣٩/٥)، وتقريب التهذيب (ص: ٣٠٦).

وأما المرفوع فرُوي من طريق داود بن الحُصين، وثور بن زيد، وموسى بن ميسرة، ولكن الإسناد إليهم لا يصحّ. ولا يُعتَدّ بمتابعة خارجة بن مصعب لروايتهم المرفوعة، لأنه متروك - كما تقدّم -.

وقد ضعّف البيهقي الوجهَ المرفوع عن بُكير، حيث قال: (وروي من وجه آخر غير قويّ عن بكير بن الأشجّ كذلك مرفوعا)[١].

وتوبع بكير بن عبد الله بن الأشجّ على روايته الموقوفة:

وذلك فيما رواه إبراهيم بن أبي يحيى، عن إسماعيل بن أبي عُوَيمر، عن كُريب، عن ابن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- موقوفا.

وإسماعيل بن أبي عُوَيمر، وهو: أبو رافع الأنصاري المدني، قال عنه ابن حجر: (ضعيف الحفظ)[٢].

والراوي عنه هو: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي المدني، متروك[٣].

فهذه المتابعة ضعيفة جدا. ولكن قد صحّ الموقوف من رواية بكير بن عبد الله بن الأشجّ، وهو: مولى بني مخزوم المدني، من الثقات[٤].

ثالثا: الاختلاف على عبد الله بن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-.

- المرفوع:

رواه محمد بن موسى بن أعين، عن خطّاب، عن عبد الكريم، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- مرفوعا بلفظ: «النذر نذران: فما كان لله فكفّارته الوفاء، وما كان للشيطان فلا وفاء فيه، وعليه كفّارة يمين».

---

(١) السنن الكبير للبيهقي (١٠/٧٩).
(٢) تقريب التهذيب (ص: ١٠٧).
(٣) المصدر السابق (ص: ٩٣).
(٤) المصدر السابق (ص: ١٢٨).

ومحمد بن موسى بن أَعْيَن هو: أبو يحيى الجَزَري الحرّاني، قال عنه ابن حجر: (صدوق)[١].

وخطّاب هو: ابن القاسم الحرّاني قاضيها، قال عنه ابن حجر: (ثقة، اختلط قبل موته)[٢].

وأما عبد الكريم فهو: ابن مالك الجزري، أحد الثقات المتقنين[٣].

- الموقوف:

رواه كُريب - كما تقدّم في المحفوظ عنه -، عن ابن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- موقوفا بلفظ: «النذور أربعة: من نذر نذراً لم يُسَمِّه فكفّارته كفّارة يمين، ومن نذر نذراً في معصية فكفّارته كفّارة يمين، ومن نذر نذراً فيما لا يُطِيق فكفّارته كفّارة يمين، ومن نذر نذراً فيما يُطِيق فليُوفِ بنذره».

ورواه أيضا شعبة، عن أبي جَمْرة الضُّبَعي، عن ابن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- موقوفا بلفظ: «النذر نذران، فما كان لله ففيه الوفاء، وما كان للشيطان ففيه الكفّارة، أَطْلِق زِمامَك، وكفِّر يمينَك»، وفيه أيضا ذكر قصة الرجل الذي نذر أن يزُمَّ أنفَه.

ورواه أيضا جُنيد الحجّام، عن زيد أبي أسامة، عن عكرمة، عن ابن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- موقوفا بلفظ: «النذر نذران، فما كان لله فالوفاء، والكفّارة، وما كان للشيطان فلا وفاء، ولا كفّارة».

أما كُريب فهو: ابن أبي مسلم المدني أبو رِشْدِين، من الثقات[٤]، وكذلك أبو جَمْرة الضُّبَعي، وهو: نصر بن عمران بن عِصام البصري[٥]، والإسناد إليهما صحيح.

---

(١) المصدر السابق (ص: ٥٠٩).
(٢) المصدر السابق (ص: ١٩٤).
(٣) المصدر السابق (ص: ٣٦١).
(٤) المصدر السابق (ص: ٤٦١).
(٥) المصدر السابق (ص: ٥٦١).

وأما عكرمة ففي الإسناد إليه جُنيد الحجّام، وهو: الكوفي، قال عنه ابن حجر: (صدوق يهم)[١].

- الراجح في الاختلاف على عبد الله بن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-:

المحفوظ عنه هو الوجه الموقوف؛ لعدّة أسباب:

١- كثرة طرقه، وهي عن كُريب بن أبي مسلم - كما في المحفوظ عنه -، وعن أبي جَمْرة الضُّبَعي، وعن عكرمة مولى ابن عباس. بخلاف المرفوع، فجاء من طريق عطاء بن أبي رباح.

٢- صحّة الإسناد إلى كُريب، وإلى أبي جَمْرة - كما تقدّم -. وأما المرفوع فلم يصحّ إسناده إلى عطاء؛ لوجود من تُكُلِّم فيه من رواته، وقد ضعّفه البيهقي بقوله عند إخراج رواية عطاء المرفوعة: (وروي من وجه آخر ضعيف عن ابن عباس)[٢].

٣- ذكر القصة في رواية أبي جَمْرة الموقوفة، وهذا يدلّ على زيادة الضبط.

ولكن في متن رواية عكرمة الموقوفة إسقاط الكفارة عن النذر في معصية، وهو يخالف بقية الروايات التي فيها إيجاب الكفّارة في ذلك، وهو الراجح؛ لعدم صحّة الإسناد إلى عكرمة.

وقد ضعّف البيهقي روايةَ الرفع، حيث قال: (والذي رُوي عن ابن عباس مرفوعا: «من نذر نذرا في معصية الله، فكفارته كفارة يمين، ومن نذر نذرا لم يطقه، فكفارته كفارة يمين»، لم يثبت رفعه، والله أعلم)[٣]. وقال أيضا: (الروايات الصحيحة عن ابن عباس في ذلك موقوفات، واختلاف فتاويه في ذلك دلالة فيها على أنه لم يحفظ فيها نصًّا؛ إذ لو حفظ فيها نصًّا لم يختلف اجتهاده فيها، والله أعلم)[٤].

---

(١) المصدر السابق (ص: ١٤٣).

(٢) السنن الكبير للبيهقي (١٠/١٢٤).

(٣) معرفة السنن والآثار (١٤/٢٠١).

(٤) السنن الصغير (٤/١١٤).

الخلاصة:

لا يصحّ لحديث عبد الله بن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- الذي ورد فيه الكفارة على النذر في معصيةٍ الوجهُ المرفوع، وهو نسبته إلى النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-؛ لأن جميع طرقه لم تسلم من ضعف، ومخالفة للوجه الأرجح، وهو الموقوف. فهناك ثلاثة مدارات في اختلاف الرفع والوقف:

١- الاختلاف على عبد الله بن سعيد بن أبي هِنْد، وتقدّم أن المحفوظ عنه رواية وكيع الموقوفة.

٢- الاختلاف على بُكير بن عبد الله بن الأشجّ، والمحفوظ عنه رواية ابن أبي هِنْد الموقوفة. وتوبع بُكير أيضا على روايته الموقوفة عن كُريب، إلا أن هذه المتابعة ضعيفة جدا.

٣- الاختلاف على ابن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-، والمحفوظ هو الوجه الموقوف من رواية كُريب، ومن رواية أبي جَمْرة الضُّبَعي.

كما لا يصحّ أيضا عن ابن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- إسقاط الكفارة عن النذر في معصية. والصحيح عنه هو فتواه في إيجاب الكفّارة على هذا النذر.

وقد رجّح الأئمة وقفَ هذا الحديث، كأبي زرعة، وأبي حاتم، والبيهقي، وابن حجر، وقد سبق نقل أقوالهم.

وصحّ في هذا الباب عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أحاديث أخرى في غير كفارة النذر في معصية، منها:

١- حديث عائشة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- مرفوعا: «من نذر أن يُطِيع الله فليُطِعه، ومن نذر أن يَعْصِيه فلا يَعْصِه»، أخرجه البخاري في صحيحه (٦٦٩٦)، و(٦٧٠٠).

٢- حديث عمران بن حصين -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- مرفوعا: «لا وفاءَ لنذر في معصية، ولا فيما لا يملِك العبدُ»، أخرجه مسلم في صحيحه (١٦٤١).

٣- حديث عقبة بن عامر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- مرفوعا: «كفّارة النذر كفّارة اليمين»، أخرجه مسلم أيضا في صحيحه (١٦٤٥).

الخاتمة

توصل البحث إلى النتائج الآتية:

١- لحديث عبد الله بن عباس -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا- الذي ورد فيه الكفارة على النذر في معصيةٍ أربع طرق: إحداها مرفوعة، واثنتان منها موقوفتان، والأخرى مختلف في رفعها، ووقفها.

٢- لهذا الحديث ثلاثة مدارات في اختلاف الرفع والوقف، وهي رواية عبد الله بن سعيد بن أبي هِنْد، ورواية بُكير بن عبد الله بن الأشجّ، ورواية ابن عباس -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا-، وكلها ترجّح فيها الوقف.

٣- جميع طرق الرفع لم تسلم من ضعف، ومخالفة للوجه الموقوف.

٤- من العلماء الذي رجّحوا وقفَ هذا الحديث: أبو زرعة، وأبو حاتم، والبيهقي، وهم أئمة كبار في علم العلل.

٥- المحفوظ في متن هذا الحديث هو إثبات الكفّارة على النذر في معصية، كما في رواية كُريب، ورواية أبي جَمْرة الضُّبَعي، وهو فتوى لابن عباس -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا-. وأما إسقاط الكفارة - كما في رواية عكرمة - فغير محفوظة عنه.

٦- لهذا الحديث شواهد مرفوعة صحيحة، إلا أنها بدون ذكر الكفارة على النذر في معصية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ثبت المصادر والمراجع

١. أصول السرخسي، لأبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت/ ٤٩٠ هـ)، تحقيق: أبي الوفاء الأفغاني، نشر: لجنة إحياء المعارف النعمانية (الهند).

٢. إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن قيم الجوزية (ت/ ٧٥١ هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، نشر: دار الكتب العلمية (بيروت) ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

٣. بلوغ المرام من أدلة الأحكام، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت/ ٨٥٢ هـ)، تحقيق: سمير بن أمين الزهري، نشر: دار الفلق (الرياض)، الطبعة: السابعة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٤. تقريب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت/ ٨٥٢ هـ)، تحقيق: محمد عوامة، نشر: دار الرشيد (سوريا)، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٥. تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت/ ٨٥٢ هـ)، نشر: دائرة المعارف النظامية (حيدر آباد الدكن)، الطبعة: الأولى، ١٣٢٥ هـ.

٦. تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (ت/ ٣٩٩ هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، نشر: دار إحياء التراث العربي (بيروت)، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م.

٧. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وسننه وأيامه، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت/ ٢٥٦ هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، نشر: دار طوق النجاة.

٨. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأبي بكر الخطيب البغدادي (ت/ ٤٦٣ هـ)، تحقيق: د. محمود الطحان، نشر: مكتبة المعارف (الرياض)، الطبعة: الأولى، ١١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٩. الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت/ ٣٢٧ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي وغيره، نشر: دائرة المعارف العثمانية (حيدر آباد

الدكن)، الطبعة: الأولى، ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م.

١٠. الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه، لأبي بكر البيهقي (ت/ ٤٥٨ هـ)، تحقيق: فريق البحث العلمي بشركة الروضة، نشر: الروضة للنشر والتوزيع (القاهرة)، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.

١١. ذكر أخبار أصبهان، لأبي نعيم الأصبهاني (ت/ ٤٣٠ هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، نشر: دار الكتب العلمية (بيروت)، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

١٢. الرسالة، لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت/ ٢٠٤ هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، نشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي (مصر)، الطبعة: الأولى، ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م.

١٣. روضة الناظر وجنة المناظر، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (ت/ ٦٢٠ هـ)، نشر: مؤسسة الريان، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

١٤. السنن الصغير، لأبي بكر البيهقي (ت/ ٤٥٨ هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، نشر: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي)، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م.

١٥. السنن الكبير، لأبي بكر البيهقي (ت/ ٤٥٨ هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، نشر: دار الكتب العلمية (بيروت)، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

١٦. السنن، لابن ماجه القزويني (ت/ ٢٧٣ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار إحياء الكتب العربية.

١٧. السنن، لأبي الحسن الدارقطني (ت/ ٣٨٥ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وغيره، نشر: مؤسسة الرسالة (بيروت)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

١٨. السنن، لأبي داود السجستاني (ت/ ٢٧٥ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر: المكتبة العصرية (بيروت).

١٩. شرح تنقيح الفصول، لأبي العباس أحمد بن إدريس القرافي (ت/ ٦٨٤ هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، نشر: شركة الطباعة الفنية المتحدة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣

هـ - ١٩٧٣ م.

٢٠. الضعفاء، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي (ت/ ٣٠٣ هـ)، تحقيق: د. مازن بن محمد السرساوي، نشر: در مجد الإسلامي - مكتبة دار ابن عباس (مصر)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٢١. العلل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت/ ٣٢٧ هـ)، تحقيق: بإشراف د. سعد بن عبد الله الحميد ود. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، نشر: مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

٢٢. علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري ابن الصلاح (ت/ ٦٤٣ هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل، نشر: دار الكتب العلمية (بيروت)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

٢٣. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت/ ٨٥٢ هـ)، تحقيق: بإشراف عبد العزيز بن عبد الله بن باز، نشر: المكتبة السلفية.

٢٤. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت/ ٩٠٢ هـ)، تحقيق: علي حسين علي، نشر: مكتبة السنة (القاهرة)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٢٥. الكفاية في علم الرواية، لأبي بكر الخطيب البغدادي (ت/ ٤٦٣ هـ)، نشر: دائرة المعارف العثمانية (حيدر آباد الدكن) ١٣٥٧ هـ.

٢٦. مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ت/ ٧٢٨ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، نشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (المدينة المنورة) ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

٢٧. المسند الصحيح بنقل العدل المختصر عن العدل إلى رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، لمسلم بن الحجاج النيسابوري (ت/ ٢٦١ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار إحياء الكتب العربية (بيروت)، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.

٢٨. المسودة في أصول الفقه، لآل تيمية، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر: دار الكتاب العربي.

٢٩. المصنف، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت/ ٢٣٥ هـ)، تحقيق: أ. د. سعد بن ناصر الشثري، نشر: دار كنوز إشبيليا (الرياض)، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.

٣٠. المصنف، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت/ ٢١١ هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، نشر: المكتب الإسلامي (بيروت)، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٣١. المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت/ ٣٦٠ هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، نشر: مكتبة ابن تيمية (القاهرة).

٣٢. معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت/ ٣٩٥ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

٣٣. المعجم، لأبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر ابن الأعرابي (ت/ ٣٤٠ هـ)، تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، نشر: دار ابن الجوزي (السعودية)، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٣٤. معرفة السنن والآثار، لأبي بكر البيهقي (ت/ ٤٥٨ هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، نشر: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي) - دار قتيبة (دمشق - بيروت) - دار الوعي (حلب) - دار الوفاء (المنصورة)، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

٣٥. معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله الحاكم (ت/ ٤٠٥ هـ)، تحقيق: السيد معظم حسين، نشر: دار الكتب العلمية (بيروت)، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.

٣٦. المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود (ت/ ٣٠٧ هـ)، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، نشر: مؤسسة الكتب الثقافية - دار الجنان (بيروت)، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٣٧. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، للحافظ ابن حجر

العسقلاني (ت/ ٨٥٢ هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، نشر: مطبعة سفير (الرياض)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٣٨. النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين ابن الأثير (ت/ ٦٠٦ هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، نشر: المكتبة الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م.

Index of Sources and References

1. Usul al-Sarakhsi, Abu Bakr Muhammad ibn Ahmad ibn Abi Sahl al-Sarakhsi (d. 490 AH), edited by: Abu al-Wafa al-Afghani, publisher: Lajnat Ihya al-Ma'arif al-Numaniyya (India).
2. I'lam al-Muwaqqi'in 'an Rabb al-'Alamin, Ibn Qayyim al-Jawziyyah (d. 751 AH), edited by: Muhammad Abd al-Salam Ibrahim, publisher: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah (Beirut), 1417 AH - 1996 CE.
3. Bulugh al-Maram min Adillat al-Ahkam, Al-Hafiz Ibn Hajar al-Asqalani (d. 852 AH), edited by: Samir bin Amin al-Zuhri, publisher: Dar al-Falaq (Riyadh), 1424 AH - 2003 CE.
4. Taqrib al-Tahdhib, Al-Hafiz Ibn Hajar al-Asqalani (d. 852 AH), edited by: Muhammad Awamah, publisher: Dar al-Rashid (Syria), 1406 AH - 1986 CE.
5. Tahdhib al-Tahdhib, Al-Hafiz Ibn Hajar al-Asqalani (d. 852 AH), publisher: Dairat al-Ma'arif al-Nizamiyyah (Hyderabad Deccan), 1325 AH.
6. Tahdhib al-Lughah, Abu Mansur Muhammad ibn Ahmad al-Azhari al-Harawi (d. 399 AH), edited by: Muhammad Awad Mur'ib, publisher: Dar Ihya al-Turath al-Arabi (Beirut), 2001 CE.
7. Al-Jami' al-Musnad al-Sahih al-Mukhtasar min Umuri Rasulillah wa Sunanihi wa Ayyamihi, Abu Abdullah Muhammad ibn Isma'il al-Bukhari (d. 256 AH), edited by: Muhammad Zuhair ibn Nasir al-Nasir, publisher: Dar Tawq al-Najah.
8. Al-Jami' li Akhlaq al-Rawi wa Adab al-Sami', Abu Bakr al-Khatib al-Baghdadi (d. 463 AH), edited by: Dr. Mahmoud al-Tahan, publisher: Maktabat al-Ma'arif (Riyadh), 1403 AH - 1983 CE.
9. Al-Jarh wa al-Ta'dil, Abu Muhammad Abd al-Rahman ibn Abi

Hatim al-Razi (d. 327 AH), edited by: Abd al-Rahman al-Mu'allimi and others, publisher: Dairat al-Ma'arif al-Uthmaniyyah (Hyderabad Deccan), 1371 AH - 1952 CE.

10. Al-Khilafiyyat bayna al-Imamayn al-Shafi'i wa Abi Hanifa wa Ashabihima, Abu Bakr al-Bayhaqi (d. 458 AH), edited by: the research team of Rawda Publishing, publisher: Al-Rawda (Cairo), 1436 AH - 2015 CE.
11. Dikhr Akhbar Isfahan, Abu Nu'aym al-Isfahani (d. 430 AH), edited by: Sayyid Kasrawi Hasan, publisher: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah (Beirut), 1410 AH - 1990 CE.
12. Al-Risala, Muhammad ibn Idris al-Shafi'i (d. 204 AH), edited by: Ahmad Muhammad Shakir, publisher: Mustafa al-Babi al-Halabi (Egypt), 1357 AH - 1938 CE.
13. Rawdat al-Nazir wa Jannat al-Manazir, Ibn Qudamah al-Maqdisi (d. 620 AH), publisher: Muassasat al-Rayyan, 1423 AH - 2002 CE.
14. Al-Sunan al-Saghir: Abu Bakr al-Bayhaqi (d. 458 AH), edited by: Dr. Abd al-Mu'ti Amin Qal'aji, publisher: University of Islamic Studies (Karachi), 1410 AH - 1989 CE.
15. Al-Sunan al-Kubra, Abu Bakr al-Bayhaqi (d. 458 AH), edited by: Muhammad Abd al-Qadir Atta, publisher: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah (Beirut), 1424 AH - 2003 CE.
16. Al-Sunan, Ibn Majah al-Qazwini (d. 273 AH), edited by: Muhammad Fuad Abd al-Baqi, publisher: Dar Ihya al-Kutub al-Arabiyyah.
17. Al-Sunan, Abu al-Hasan al-Daraqutni (d. 385 AH), edited by: Shu'ayb al-Arna'ut and others, publisher: Muassasat al-Risala (Beirut), 1424 AH - 2004 CE.
18. Al-Sunan, Abu Dawud al-Sijistani (d. 275 AH), edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, publisher: Al-Maktabah al-Asriyyah (Beirut).
19. Sharh Tanqih al-Fusul, Ahmad ibn Idris al-Qarafi (d. 684 AH),

edited by: Taha Abd al-Ra'uf Sa'd, publisher: United Printing Company, 1393 AH - 1973 CE.

20. Al-Du'afa, Abu Ja'far Muhammad ibn Amr ibn Musa ibn Hamad al-Aqili (d. 303 AH), edited by: Dr. Mazin bin Muhammad al-Sarsawi, publisher: Dar Ibn Abbas (Egypt), 1429 AH - 2008 CE.
21. Al-'Ilal, Abd al-Rahman ibn Abi Hatim al-Razi (d. 327 AH), edited: under the supervision of Dr. Saad bin Abd Allah al-Humayd and Dr. Khalid al-Juraysi, publisher: Al-Humaydi Press, 1427 AH - 2006 CE.
22. 'Ulum al-Hadith (Muqaddimat Ibn al-Salah), Ibn al-Salah (d. 643 AH), edited by: Abd al-Latif al-Humaym and Maher Yasin al-Fahl, publisher: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah (Beirut), 1423 AH - 2002 CE.
23. Fath al-Bari bi Sharh Sahih al-Bukhari, Al-Hafiz Ibn Hajar al-Asqalani (d. 852 AH), edited: under the supervision of Abd al-Aziz ibn Abd Allah ibn Baz, publisher: Al-Maktabah al-Salafiyyah.
24. Fath al-Mughith bi Sharh Alfiyyat al-Hadith, Muhammad ibn Abd al-Rahman al-Sakhawi (d. 902 AH), edited by: Ali Husayn Ali, publisher: Maktabat al-Sunnah (Cairo), 1424 AH - 2003 CE.
25. Al-Kifayah fi 'Ilm al-Riwayah, Abu Bakr al-Khatib al-Baghdadi (d. 463 AH), publisher: Dairat al-Ma'arif al-Uthmaniyyah (Hyderabad Deccan), 1357 AH.
26. Majmu' al-Fatawa, Shaykh al-Islam Ibn Taymiyyah (d. 728 AH), edited by: Abd al-Rahman ibn Muhammad ibn Qasim, publisher: King Fahd Printing Complex (Madinah), 1425 AH - 2004 CE.
27. Al-Musnad al-Sahih bi Naql al-'Adl al-Mukhtasar 'an al-'Adl ila Rasulillah, Muslim ibn al-Hajjaj al-Naysaburi (d. 261 AH), edited by: Muhammad Fu'ad Abd al-Baqi, publisher: Dar Ihya

al-Kutub al-Arabiyyah (Beirut), 1st edition, 1412 AH - 1991 CE.

28. Al-Musawwadah fi Usul al-Fiqh, the Taymiyyah family, edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, publisher: Dar al-Kitab al-Arabi.
29. Al-Musannaf, Abu Bakr ibn Abi Shaybah (d. 235 AH), edited by: Dr. Saad ibn Nasser al-Shithri, publisher: Dar Kunuz Ishbiliyyah (Riyadh), 1436 AH - 2015 CE.
30. Al-Musannaf, Abd al-Razzaq ibn Hammam al-San'ani (d. 211 AH), edited by: Habib al-Rahman al-A'zami, publisher: Al-Maktab al-Islami (Beirut), 1403 AH - 1983 CE.
31. Al-Mu'jam al-Kabir, Abu al-Qasim al-Tabarani (d. 360 AH), edited by: Hamdi Abd al-Majid al-Salafi, publisher: Maktabat Ibn Taymiyyah (Cairo).
32. Mu'jam Maqayis al-Lughah, Abu al-Husayn Ahmad ibn Faris (d. 395 AH), edited by: Abd al-Salam Muhammad Harun, publisher: Dar al-Fikr, 1399 AH - 1979 CE.
33. Al-Mu'jam, Abu Sa'id Ahmad ibn Muhammad ibn al-A'rabi (d. 340 AH), edited by: Abd al-Muhsin ibn Ibrahim al-Husseini, publisher: Dar Ibn al-Jawzi (Saudi Arabia), 1418 AH - 1997 CE.
34. Ma'rifat al-Sunan wa al-Athar, Abu Bakr al-Bayhaqi (d. 458 AH), edited by: Dr. Abd al-Mu'ti Amin Qal'aji, publisher: University of Islamic Studies (Karachi), Dar Qutaibah (Damascus - Beirut), Dar al-Wafa (Mansoura), 1411 AH - 1991 CE.
35. Ma'rifat 'Ulum al-Hadith, Abu Abd Allah al-Hakim (d. 405 AH), edited by: Sayyid Mu'azzam Husayn, publisher: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah (Beirut), 1397 AH - 1977 CE.
36. Al-Muntaqa min al-Sunan al-Musnadah 'an Rasulullah, Ibn al-Jarud (d. 307 AH), edited by: Abd Allah Umar al-Barudi, publisher: Muassasat al-Kutub al-Thaqafiyyah - Dar al-Jinan

(Beirut), 1408 AH - 1988 CE.

37. Nuzhat al-Nazar fi Tawdhih Nukhbat al-Fikr, Al-Hafiz Ibn Hajar al-Asqalani (d. 852 AH), edited by: Dr. Abd Allah ibn Dayf Allah al-Ruhayli, publisher: Safir Press (Riyadh), 1422 AH - 2001 CE.
38. Al-Nihayah fi Gharib al-Hadith wa al-Athar, Majd al-Din Ibn al-Athir (d. 606 AH), edited by: Tahir Ahmad al-Zawi and Mahmoud Muhammad al-Tanahi, publisher: Al-Maktabah al-Islamiyyah, 1383 AH - 1963 CE.

فهرس الموضوعات

الموضـــــــــــــوع الصفحة

مقدمة ٤٢١
المبحث الأول: تعريف المرفوع، والموقوف، وما يتعلّق بهما ٤٢٤
المبحث الثاني: نص الحديث، وتخريجه، ودراسته ٤٢٨
الخاتمة ٤٣٩
ثبت المصادر والمراجع ٤٤٠
فهرس الموضوعات ٤٥٠